

الخلافة حول العلاقة بين

د/غازي جاسم الشمري
معهد التأريخ - جامعة وهران - الجزائر

لقد جمع الرسول محمد بن عبدالله صلى الله عليه وسلم في شخصه السلطتين الروحية والزمنية ولذلك لم تكن اشكالية ازدواجية السلطة مطروحة في مرحلة نشر الدعوة، واستمر الحال هكذا في فترة الخلفاء الراشدين رض الله عنهم، باعتبار أن الخلافة نشأت كضرورة اقتضتها الاوضاع التي اعقبت وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم، فكانت منزلة الخليفة في الأمة كمنزلة الرسول في المسلمين، له عليهم الولاية العامة والطاعة التامة، وله حق القيام على دينهم والاشراف على شؤون دنياهم، فهو أمير الناس في السلم وقائدهم في الحرب، وأمامهم في الصلاة، وقاضيهم وفقهيهم تمثلاً برسول الله صلى الله عليه وسلم. كتب العلامة ابن خلدون في المقدمة يقول «ومقصود الشارع بالناس صلاح آخرتهم فوجب بمقتضى الشرائع حمل الكافة على الاحكام الشرعية في أحوال دنياهم وآخرتهم. وكان هذا الحكم لاهل الشريعة وهم الانبياء، ومن قام مقامهم وهم الخلفاء»⁽¹⁾ معنى هذا أن الخليفة هو الحاكم الزمني والروحي لعامة المسلمين، بخلاف ما كان عليه الوضع في الغرب في القرون الوسطى⁽²⁾. وقد أكد ذلك ابن خلدون بقوله «الخلافة هي حمل الكافة على مقتضى النظر الشرعي في مصالحهم الأخروية والدنيوية الراجعة اليها»⁽³⁾.

وفي الإمكان تحديد تاريخ نهاية السلطة الروحية لصالح السلطة الزمنية مع استلام معاوية بن أبي سفيان لمقاليد الحكم سنة 41هـ⁽⁴⁾، وما رافق ذلك من خلافات حادة بين المسلمين وتحولت الخلافة الى ملك وراثي، لاشأن للرعية فيه، ولا رأي لها في إقراره وفي ذلك يقول ابن خلدون «ثم اقتضت طبيعة الملك الانفراد بالمجد واستئثار الواحد به، ولم يكن لمعاوية ان يدفع ذلك عن نفسه وقومه فهو أمر طبيعي ساقته العصبية بطبيعتها

العباسية في القاهرة 659هـ-923هـ

السلطتين الدينية والدنيوية

واستشعرته بنو أمية» (5)، وفي هذا السياق كتب نيكلسون يقول «إن الأمويين كانوا ملوكا، خلفاء بالاسم» (6).

إن المصادر التاريخية تجمع على سقوط بغداد ونهاية الخلافة العباسية كان في شهر صفر من عام 656هـ/1258م، ولكن ارهاصات سقوط مؤسسة الخلافة كانت قد بدأت منذ زمن بعيد، أي منذ اجتماع السقيفة، ونشوب الخلاف بين المسلمين بعد وفاة الرسول العظيم صلى الله عليه وسلم، وما صاحب ذلك من تنافس فيما بينهم، اجتهدا وممارسة، على أحقية هذه الخلافة. ثم تفاقم هذا الخلاف وتحول الى صراع دموي، خاصة في أواخر خلافة عثمان بن عفان رضي الله عنه، وبدايات خلافة علي بن أبي طالب كرم الله وجهه (7).

لقد انتهت المرحلة الأولى من الصراع، اثر التحكم في صفين، بمقتل الامام علي بن أبي طالب على يد عبدالرحمن بن ملجم الخارجي، وتنازل ولده الحسن عن الخلافة لصالح معاوية بن أبي سفيان، وانتقال السلطة الى الأمويين، ولكن مقتل الحسين شكل، في كربلاء، صدمة عظيمة في الأوساط الاسلامية، أدت الى ارتفاع الأصوات الداعية الى لامشروعية السلطة الأموية، وضرورة اعادة الشرعية الى نصابها المتمثل في آل بيت الرسول صلى الله عليه وسلم (8)، وتحولت هذه الحركات الى ثورات دامية في وجه الأمويين الذين، وان نجحوا في بادئ الأمر في اخماد تلك الحركات المعارضة والقضاء على زعمائها، إلا أن السخط العارم لم تنقطع جذوته، فظلت تعمل في النفوس، وقد أحسن استغلال هذه المشاعر والحركات دعاة بني العباس المنتشرين في معظم انحاء الدولة وخاصة في اقليم خراسان والكوفة والبصرة والمدينة المنورة، الذين هينوا الظروف المؤاتية

لاسقاط الدولة الاموية عام 132هـ (9).

وقد عادت الى الخلافة هيبتها الدينية بانتقال الحكم الى بني العباس، (10) إلا أن التنافس على السلطة بين العرب والفرس، والذي ترافق مع قيام الخلافة العباسية، قد أحدث خللاً في بنيتها، ثم تفاقم الوضع بشكل واضح في خلافة هارون الرشيد 170هـ-193هـ، وازداد وضع الخلافة تدهوراً مع تسلط الاتراك وبني بوية والسلاجقة الذين استبدوا بالمناصب الدينية والعسكرية مع بداية خلافة المتوكل على الله عام 232هـ فيما اتفق على تسميته بالعصر العباسي الثاني. ومنذ ذلك الحين، درج على تسلم مقاليد السلطة خلفاء ضعاف انتهى مصير غالبيتهم بالقتل والسجن والخلع (11)، اضافة الى ذلك، فقد شهد هذا العصر، ومنذ أوائل القرن الرابع الهجري/ العاشر الميلادي، ظهور حركات انفصالية في الأطراف، حيث استغل بعض الأمراء الطامحين ضعف الخلافة العباسية، وأنشأوا دويلات لهم مستقلة عن الدولة المركزية في بلاد فارس، والري، والموصل وديار ربيعة ومُضَر وفي مصر والشام (12). وقد عبر الطقطقي عن ذلك من خلال تصويره لواقع حال أحد الخلفاء العباسيين أنه «آخر خليفة دُونَ له شعر، وآخر خليفة جالس الندماء ووصل اليه العلماء، وآخر خليفة انفرد بتدبير المُلك، وآخر خليفة له على منبر يوم الجمعة» (13).

وقد وضع المغول نهاية الخلافة العباسية في بغداد بقتلهم الخليفة المستعصم بالله واسرته، بعد أن استمرت لفترة تحاوزت الخمسة قرون، (14) واستعظم المسلمون ما حلّ بهم من جراء ذلك، فقد أصبحوا بدون خليفة، وهو أمر لم يعتادوه منذ وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم، وخيل اليهم أن العالم قد أوشك من النهاية، وأن الساعة آتية لخلو العالم الاسلامي من خليفة، وفي ذلك يقول توماس ارنولد «من الصعب تقدير الارتباك الذي أحسّ به المسلمون عندما لم يعد هناك خليفة تستنزل عليه بركات الله، ولم يسبق في تاريخ الاسلام حادث مثله» (15).

بعد مقتل الخليفة العباسي في بغداد، كان من المستحيل، أن يخلفه أي من العباسيين الذي أصبحت حاضرتهم قاعدة للمغول الوثنيين، فتنافس العديد من الحكام المسلمين في الأطراف لاستغلال الفرصة باحياء الخلافة في بلادهم، فالخلافة ستوطد حتماً دعائم هذا الحاكم أو ذاك، وسيبرز أمام المسلمين كافة بمظهر حامي حمى الخلافة الاسلامية، وقد

أشار ابن أبي الفضايل الى محاولتين فاشلتين في هذا المضمار، قام بهما كل من الملك الناصر يوسف الأيوبي صاحب حلب ودمشق، الذي رأى في اقامة خليفة عباسي في بلاد الشام سلاحاً هاماً يشهره في وجهه المماليك في مصر. لكن الاحداث العظام وفي مقدمتها الهجوم المغولي على البلاد والذي عصفت بكل شئ اسقطت هذه المحاولة.

أما المحاولة الثانية، فتلك التي قام بها السلطان المملوكي المظفر قطز حينما بايع، عقب انتصاره على المغول في معركة عين جالوت، أحد العباسيين. وقد قاد الخليفة الجديد جيشاً صغيراً من عرب الشام فتح به عانة، حديثه، هبت، والانبار، وهزم المغول، ولكن مقتل قطز المفاجئ وضع حداً لهذه المحاولة(16)

ان الفضل في احياء الخلافة العباسية في القاهرة يعود للسلطان المملوكي الظاهر بيبرس البندقداري عام 659هـ-1261م، وأصبحت مصر مقر الخلافة ومركز الرئاسة العامة على المسلمين، فأفادت السلطنة المملوكية من ذلك في أمرين هامين :

الأول : أن سلاطين المماليك بدءاً من الظاهر بيبرس قد ظهروا أمام العالم الاسلامي كحماة للخلافة ولاشخاص الخلفاء، خاصة وان المسلمين كانوا في ذلك الوقت، لايزالون متعلقين بأهداب الخلافة، ناظرين الى هذا المقام الديني نظرة احترام واجلال، كما كانوا يترقبون بفارغ الصبر بروز من يعمل على تحقيق فكرة اقامة الخلافة، وإعادة الشرعية الدينية الى نصابها(17).

الثاني : اكتسبت السلطنة المملوكية شرعية ما كانت لتكسبها من أي مصدر آخر(18)، وقد سعى السلطان بيبرس للتعجيل باحياء الخلافة العباسية بمصر ليدعم حكمه ضد أطماع منافسيه من افراد المماليك، كما أن الايوبيين في مصر والشام ما زالوا يأملون في استعادة سلطتهم الضائعة في مصر(19)، لذلك لا عجب أن يسارع بيبرس الى احاطة عرشه بسياج من الحماية الروحية يقيه شر أعدائه من الفرنج والمغول، وشر الطامعين في ملك مصر من أمراء الشام والايوبيين، كما أنه كان يرمي من وراء احياء الخلافة العباسية في القاهرة، أن يقوي نفوذه ويبسط سلطانه بمساعدة الخليفة، وان يتمتع باحترام وتقدير الشعوب الاسلامية على أنه حامي الاسلام. كذلك رأى أن وجود الخليفة العباسي في القاهرة، وهو مصدر السلطات في العالم الاسلامي كله، يجعل سلطان المماليك في مرتبة أعلى من سلاطين البلاد الاسلامية الأخرى.

لهذه الاسباب جميعا لما تناهى الى السلطان بيبرس أن عم الخليفة العباسي المقتول، ما زال حيا جد في استحضاره من دمشق الى القاهرة، وهرع الى استقباله بمعية كبار رجال الدولة بالاضافة الى علماء المسلمين وشيوخهم، رفقة رجال الدين المسيحيين واليهود، وأدخل الى قلعة الجبل بكامل مظاهر الابهة والاجلال والاحترام، حتى قيل أن السلطان قد أبى، عندما أدرك الموكب باب القالعة أن يتقدم الامام أحمد في الدخول(20) وتحاشى أن يجلس معه على مقعد واحد، ليضرب مثلاً للحاضرين من كبار ورجالات الدولة بوجوب احترام وتقديس الخليفة، أمير المؤمنين(21)، وبعد ذلك عقد اجتماع للتأكد من صحة نسبه(22)، وأنه الامام أحمد بن الخليفة الظاهر بأمر الله بن الناصر لدين الله العباسي، ببيع بالخلافة «على كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، وعلى الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والجهاد في سبيل الله، وأخذ الأموال بحقها، وصرفها على مستحقها» ولقب بالمستنصر بالله، وذلك في الثالث عشر من شهر رجب سنة 659هـ/1260،(23) وأمر بأخذ البيعة للخليفة الجديد من عامة الناس «على اختلاف طبقاتهم، وكتب الى سائر الملوك والنواب، خارج الديار المصرية، لكي يأخذوا البيعة، ثم أمر السلطان بنقش اسم الخليفة على السكة الى جانب اسم السلطان، والدعاء له قبل الدعاء للسلطان في الخطبة(24) وفي يوم الجمعة دُعي الخليفة بيبرس ليخطب ويصلي بالناس، فالتقى بالمصلين خطبة بليغة أطنب فيها بالثناء على السلطان الظاهر بيبرس الذي رد الخلافة لبني العباس(25).

ويمجرد أن انتهى الظاهر بيبرس من مبايعة الخليفة المستنصر بالله حتى طلب منه أن يعطيه تفويضاً شرعياً يحكم البلاد والعباد، فاستجاب الخليفة لطلب السلطان وقلّده بحضور أعيان الدولة وكبار العلماء «البلاد الاسلامية وما سيفتحه من أيدي الكفار»(26)، وقد بدأ التفويض بالثناء على السلطان الظاهر بيبرس لانه «أقام الدولة العباسية، بعد أن أقعدتها زمانة الزمان، ومنح أمير المؤمنين عند القدوم عليه حنواً وعطفاً»، ولأنه «أبدى من الاهتمام بأمر الشريعة والبيعة أمراً لو رامه غيره لامتنع عليه» معلناً عن تقليد السلطان «الديار المصرية والبلاد الشامية، والديار البكرية والحجازية واليمينية والفراتية وما يتجدد من الفتوحات غوراً ونجداً»، إضافة الى «أمر جندها ورعاياها، ثم نصح الخليفة السلطان الظاهر بيبرس بالعدل والاحسان، وفوضه في تعيين النواب والحكام الذين عليهم أن

يعاملوا الضعفاء في حوائجهم بالثغر الباسم والوجه الطلق»، واختتم التفويض بمطالبة الخليفة للسلطان أن يعيد الخلافة الى بغداد «وبك يُرجى أن يرجع مقر الخلافة الى ما كان عليه في الأيام الأولى» (27).

وبعد ذلك احضر للسلطان الظاهر خلعة السلطنة «وهي عمامة سوداء مذهبة ومزركشة ودراعة بنفسجية اللون وطوق ذهب، وقيد من ذهب عمل في رجليه، وعدة سيوف، فلبسها السلطان وسار موكبه من باب النصر، وعبر القاهرة في طريق مفروش بالبسط والزينة الى قلعة الجبل «وضج الخلق بالدعاء بخلود أيامه واعزاز نصره» فكان يوماً مشهوداً تعجز الألسنة عن وصفه» (28).

وبموجب التفويض المذكور اصبح السلطان الظاهر ببيرس حاكماً شرعياً يستمد سلطانه ونفوذه من السلطة الشرعية العليا في حكم المسلمين، المتمثلة بشخص الخليفة. وبكلمة أخرى فإن ببيرس لم يعد، حسب ما كان يروجه خصومه، بمثابة مغتصب للسلطة من أصحابها الشرعيين من الايوبيين، أو حتى من سلفه المظفر قطز، وانما اصبح في صورة السلطان الذي اختاره الخليفة لحكم البلاد، وقلده مقاليد الأمور، ليس في الديار المصرية والشامية فحسب، بل في جميع البلاد الاسلامية «وما سيفتحه من أيدي الكفار». وإذا ما تمتعنا في دراسة التفويض الذي منحه الخليفة للسلطان، نجده قد أطلق يد هذا الأخير في شؤون البلاد، والعباد، وجعله متفوقاً على اقرانه من الحكام المسلمين لكنه انطوى على اقرار بأن الخليفة هو مصدر جميع السلطات دون سواه، وله بالتالي وحده حق التنازل عنها جزئياً أو كلياً، ولهذا فإن من حقه استعادتها متى شاء، وفي ذلك يقول أرنولد «ومن أهم مظاهر هذه الوثيقة (وثيقة التفويض) ادعاء الخليفة السلطة على بلاد لم تقدم للدولة العباسية الطاعة منذ قرون، وحقه بالتشريع الأعلى في العالم الاسلامي، رغماً من أنه لا يملك جنوداً، ولا موارد مهما كان نوعها، تحت تصرفه، وتدخله في تفاصيل الادارة لجهاز منظم كحكومة مصر في ذلك الزمان، رغماً من أنه غريب تمام الغرابة عنه» (29).

لقد شرع الظاهر ببيرس يعد العدة لابعاد الخليفة عن القاهرة، بعد أن شعر بخطورة إقدامه على الترحاب بالأمير العباسي، اذ شعر أن ليس من مصلحته أن تقوم الى جانبه في القاهرة سلطة يعتبرها المسلمون كافة السلطة الشرعية في العالم الاسلامي لذلك أخذ

بتنفيذ رغبة الخليفة بالعودة الى بغداد، ورتب له بعض الأمراء والعساكر وخرج برفقة الخليفة الى دمشق(30)، ولكن معاونيه نصحوه بالعدول عن تنفيذ هذه الفكرة، لأن إعادة الخلافة الى بغداد، بعد القضاء على المغول، ستشكل خطراً أكيداً على السلطنة المملوكية، فأثارت هذه النصيحة الشكوك في نفس السلطان، وصمم على ترك الخليفة يخترق الصحراء برفقة قوة صغيرة من الاعراب والترك، لم تستطع أن تصمد في وجه المغول الذين أحاطوا بالخليفة وجمعه، وقتلوه عن آخرهم في شهر محرم عام 660هـ/1261م(31).

وبقي منصب الخلافة شاغراً عاماً كاملاً، حتى استقر رأي السلطان بيبرس عن إقامة خليفة آخر تكون له الزعامة الدينية على البلاد التي تحت سيطرته ليستقر له الأمر فيها، فاستقدم عام 661هـ/1262م، أميراً عباسياً آخر يدعى أبو العباس أحمد، واحتفل بتنصيبه بالايوان الكبير بقلعة الجبل، بحضور القضاة والأمراء وأرباب الدولة، وقد رُوِعت شكليات الاحتفال نفسها التي اجريت لسلفه المستنصر بالله، فبعد التحري عن نسبه، وعلان صحته من قبل قاضي القضاة، بادر هذا الأخير الى مبايعة الخليفة، ثم تلاه السلطان وتبعه الحاضرون، ولما تمت البيعة أقبل الخليفة على السلطان وقلده «أمور البلاد والعباد، وجعل اليه تدبير الخلق وأقامه قسيمة في القيام بالحق، وفوض اليه سائر الأمور، وعلق به صلاح الجمهور»(32)، ثم أخذ الناس على اختلاف طبقاتهم في مبايعة الخليفة الذي لقب بالحاكم بأمر الله، أمير المؤمنين(33).

وتم بذلك إعادة الخلافة العباسية ثانية الى القاهرة، ولكن في هذه المرة كان على الخليفة التخلي عن حلم العودة الى بغداد، مركز الخلافة السابق، كما أن سلطة الخلفاء العباسيين بمصر اقتصرت منذ ذلك التاريخ على الشؤون الدينية، كما كانت في بغداد زمن المتغلبين من آل بويه وآل سلجوق، ولم يكن لهم نفوذ البتة وكانوا خاضعين للسلاطين والحاكم خضوعاً تاماً، ولم يكن بإمكانهم أن يفعلوا غير هذا، ولكن المهم هو الشرعية التي كانوا يضيفونها على المتغلبين، فقد كان هم المتغلب الأول الذي يحصل على مركز السلطنة بالقوة أن يستصدر من الخليفة عهداً شرعياً يجعله سلطاناً للمسلمين، وأن سلطته شرعية وولايته مرعية. وقد بذل الظاهر بيبرس كل ما في وسعه من أجل اضعاف نفوذ الخليفة الحاكم بأمر الله حتى أصبح، كما أراد له، رمزاً دينياً، دون أن يكون له أية

سلطة دنيوية. ومن المؤكد أن السلطان، لما استقر له الأمر في مصر والشام، أصبح في غنى عن ظهور الخليفة الى جانبه في المناسبات العامة، كما لم يعد بحاجة الى اسماع كلمته للرعية. ويبدو أن الخليفة شعر بضعفه، فرأى أن لا مفر من الازعان لمشيئة السلطان، واقتنع بما رتب له، كي لا تصطدم طموحاته بسلطات السلطان وأطماعه، مما قد يؤدي بحياته أو عزله من منصبه، والدليل على ذلك أن الظاهر بيبرس، استقدم الى القاهرة شخصيتين عباسيتين، بعد ثلاث سنوات من إقامة الحاكم بأمر الله، ادعى أحدهما أنه مبارك بن الامام المستعصم بالله، وادعى الآخر أنه من أبناء الخلفاء، كما وفد اليها آخرون(34)، ومن الواضح أن وراء استدعائهم الى القاهرة هو رغبة السلطان في اضعاف نفوذ الحاكم بأمر الله، وتهديده بإمكان خلع، ومبايعة خليفة آخر.

وبلغ اهمال الظاهر بيبرس للخليفة الحاكم بأمر الله ذروته، حين أحجم عن أخذ تفويض منه بعهد السلطنة لولده الملك السعيد بركة(35)، وهو اجراء قصد به السلطان تأكيد شرعية سلطنته في النفوس، وحقه المطلق في تعيين ولي عهده. ثم عاد ثانية قبيل وفاته ونصب ابنه بركة سلطاناً معه الى جانبه وأكد عهده له من بعده بالملك(36)، وقد جاء في التفويض مايلي : «ويحسن بالتدبير تصريفاً -بولاية العهد الشريف على قرب البلاد وبعدها، وغورها ونجدها وقلاعها وثغورها، وبرورها وبحورها وولاياتها وأقطارها، ومدنها وأمصارها... وما ينسب للدولة القاهرة من يمن وحجاز ومصر وغرب وسواحل وشام وجعلنا يده في ذلك كله المبسوطة، وطاعته المشروطة، ونواميسه المضبوطة ولا تدبير ملك كليّ إلا بنا أو بولدنا يعمل، ولا سيف ولا رزق إلا بأمرنا هذا يسأل وهذا يسأل، ولا دست سلطنة إلا بأحدنا يتوضح منه الاشراف... ولا منبر خطيب الا باسمنا يميمس، ولا وجه درهم ولا دينار الا بنا يشرق، فليقلد الولد ما قلدناه من أمور العباد، وليشركنا فيما نباشره من مصالح الثغور والقلاع، والبلاد»(37).

وانتهج سلاطين المماليك أسلوب بيبرس في التعامل مع الخليفة، فلم يجعلوا له شيئاً من السلطة، بل اقتصرته مهمته على اسباغ صفة الشرعية الدينية على السلاطين لتوطيد دعائم حكمهم. فتعاقب على سدة الخلافة العباسية في القاهرة خمسة عشر خليفة من الاسرة العباسية، منهم ثلاثة عشر خليفة من أحفاد الحاكم بأمر الله، مدة قرنين ونيّف من الزمن، وكانوا اضعف بكثير مما كان عليه المستعصم آخر خلفاء بني العباس في

بغداد(38)، ولكن هذه التغطية الشرعية، التي كان يمنحها الخليفة للسلطان بتفويضه صلاحياته الزمنية، سرعان ما فقدت هيبتها بسبب تكرار محاولات اغتصاب السلطة، التي غالبا ما كانت تنتهي بمقتل السلطان أو خلع، على الرغم من حصوله على تفويض من الخليفة، كما أن بعض السلاطين قد أسقطوا كليا دور الخليفة المحصور بالتفويض كما فعل بيبرس عند تقليده ولاية العهد لابنه السعيد، والسلطان المنصور قلاوون الذي لم يفكر بالحصول على تفويض من الخليفة عندما ولي السلطنة(39)، وخلع الملك السعيد واللول محله باسم الملك المنصور. وكالعادة أصدر الخليفة تقليدا قلده بموجبه السلطنة وخلع عليه صفة الشرعية. ونجد في مفتتح هذا العهد اعترافاً صريحا بتغلب القوة على الشرعية «الحمد لله الذي جعل آية السيف ناسخة لكثير من الايات، وناسخة لعقود أولى الشك والشبهات، الذي رفع بعض الخلق على بعضهم درجات...، خرج أمر أمير المؤمنين أن يكون المقر العالي المولوي السلطاني الملكي المنصوري...، كلما فوضه من حكم في الوجود وفي التهاثم والنجود...، وفي كل تفرد بالنظر في أمور المسلمين بغير شريك، وفي كل عزل وتولية، ولاية تامة محكمة منضدة منظمة»(40) ثم يمضي المرسوم، والقوي هو المصيب وهو المحق وهو كل شيء، والضعيف هو المهزوم وهو المخطئ وهو الملولم.

ومن دلائل ضعف الخلافة العباسية أيضا، أن الخليفة الذي كان يتحصن اتجاه السلطان المملوكي بسلاح التفويض، لم تكن له سلطة تعيين نفسه، ولكي يعين كان عليه أن يحظى بمبايعة السلطان والقضاة الممثلين للمذاهب الاسلامية الاربعة(41). من هنا كان بمقدور السلطان أن يعزل الخليفة، بعد استشارة صورية للقضاة الاربعة، وفي هذه الحالة قد يسجن الخليفة في القلعة، أو يُنفى الى قوص بأقصى الصعيد، وهو ما حصل مع العديد من خلفاء بني العباس، ومنهم الخليفة المستكفي بالله الذي أمر السلطان الناصر محمد بن قلاوون بسجنه في قلعة الجبل، بحجة أن الخليفة يكثر من اللهو في داره التي أنشأها على النيل، بخط جزيرة الفيل، وله اصحاب يجتمعون به، ثم أفرج عنه وأمر بسفره الى قوص(42)، فأستمر بها الى حين وفاته سنة 740هـ/1340م(43)، وحقيقة الأمر أن سبب غضب السلطان على الخليفة يعود الى سنة 708هـ، عندما أجبر الملك الناصر على التنازل عن الحكم لصالح الملك المظفر بيبرس الجاشنكير الذي قلده الخليفة المستكفي السلطنة، فنقم الملك الناصر، وأخذ يتحين الفرصة المؤاتية للانتقام(44).

والمصير ذاته لحق الخليفة المتوكل على الله في رابع ربيع الأول عام 779هـ/1377 على يد الأمير أئنيك البدري، أتابك العسكر المملوكي، الذي استبد بالسلطة دون السلطان المنصور علي بن الأشرف شعبان، حينما أقدم على عزل الخليفة العباسي لانه رفض تولية السلطنة لأحد أمراء المماليك بحجة أن المرشح لهذا المنصب «ليس من بيت الملك» (45)، وعقاباً له على موقفه نفى إلى قوص. ثم استدعى الاتابك أحد أبناء الخلفاء السابقين وخلع عليه، واستقر به خليفة عوضاً عن المتوكل «بغير مبايعة ولا اجماع»، ولقب بالمسعصم بالله (46)، كذلك السلطان الظاهر برقوق قد خلع الخليفة المتوكل على الله في رجب 785هـ/1383م بعد إعادة تنصيبه، وحبسه في قلعة الجبل، وأقام عباسياً آخر مكانه، بعد أن اتهمه بتدبير مؤامرة مع بعض أمراء التركمان والأكراد للاطاحة به، والاستيلاء على السلطة (47). لكن السلطان اضطر للعودة عن التدبير الذي اتخذه ضد المتوكل، في ربيع الأول عام 791هـ/1388م لأنه رأى في «الخليفة المخلوع» غطاءً شرعياً في وجه خصومه ومنافسيه الذين تألبوا ضده في بلاد الشام (48). ويشير ابن تغري بردى إلى أن بعض أمراء الشام من ممالك وتركمان وعربان، قد وجدوا في عزل السلطان للخليفة المتوكل، فرصة سانحة للتخلص من الظاهر برقوق، فأعلنوا ولائهم لمنافسة نائب حلب، الأمير يلغا الناصري، الذي جهّز جيشاً للتوجه إلى الديار المصرية لقتال السلطان، فسارع هذا الأخير إلى استدعاء القضاة والأمراء والأعيان، وأمر باحضار الخليفة المتوكل «فلما رآه الملك الظاهر برقوق قام له وتلقاه، وأجلسه، وأشار إلى القضاة، فحلفوا كلاً منهما للآخر على الموالاة والمناصرة وخلع السلطان على الخليفة المتوكل على الله، خلعه الرضا وأعيدت اقطاعاته ورواتبه، وأخلي له بيت في القلعة ليسكن فيه» (49).

وقد بلغ الاستهتار بمقام الخليفة العباسي ذروته إلى حد جعل سلاطين المماليك يتلاعبون بالخلفاء، ضاربين عرض الحائط بجميع الحجج التي تظاهروا بها لأحياء الخلافة العباسية في القاهرة، فقد عمدوا إلى تنصيب خلفاء ضعاف، أو مشكوك في سيرتهم، بقصد تهميش دور الخليفة، وتجريده المزيد من امتيازاته، كما حصل عند مبايعة السلطان الناصر محمد بن قلاوون للوائق بالله إبراهيم بن محمد بن الحاكم بأمر الله إثر وفاة المستكفي، مما أثار حفيظة الرعية، وقد بين ابن حجر العسقلاني موقف العامة

المستنكر لذلك، ومراجعتهم للسلطان في أمر ابراهيم هذا «ووسموه بسوء السيرة، فأظهر التوبة، فلم يزل الناصر بالناس حتى بايعوه، وكان الناس يلقبونه المستعطي بالله(50). ونظراً لاصرار السلطان على تنصيب هذا الخليفة المشكوك في سمعته وسلوكه، اضطر قاضي القضاة عز الدين ابن جماعة أن يسعى «في صرف رأي السلطان عن إقامة الخطبة باسم الواثق»، وفي ذلك يقول السيوطي «فرحل بموت المستكفي اسم الخلافة عن المنابر، كأنه ما علا ذروتها، وخلا الدعاء للخلفاء من المحاريب، كأنه ما قرع بابها ومروتها»(51). ومن النتائج التي ترتبت على ذلك فقدان الخلفاء العباسيين في القاهرة لامتيازاتهم الاساسية والتي كان من أبرزها حق نقش أسمائهم على السكة الى جانب اسماء السلاطين، وذكر اسمائهم في خطبة الجمعة بعد أن كانوا قد فقدوا، منذ مقتل آخر خليفة عباسي في بغداد، الدعاء لهم في صلاة الجمعة في الكعبة الشريفة، مركز الوحدة الاسلامية.(52)

لقد انتعش نسبياً مركز الخلافة على حساب السلطة بسبب الصراع بين الامراء على سدة الحكم، فسارع الطامعون في العرش الى كسب ود الخلفاء، فاستعادت الخلافة بعض نفوذها وهيبتها. ومن ذلك ما حدث سنة 815هـ/1412م عندما اعلن نائباً حلب وطرابلس، الاميران شيخ الحمودي ونوروز الحافضي، العصيان ضد السلطان الناصر فرج بن برقوق وانظم اليهما عدد من الامراء المصريين، فخرج السلطان الى بلاد الشام لقتالهما، وصحب معه الخليفة المستعين بالله بن المتوكل، لكنه هُزم ولجأ الى الفرار(53)، ثم اختلف الامراء فيمن يتولى السلطة من بينهم وكاد الأمر أن يؤدي الى اقتتالهم، فأرأوا، حسماً للنزاع، أن يتولى الخليفة المستعين مقاليد السلطنة مع احتفاظه بالخلافة «فبايعوه بأجمعهم، وأطبقوا كلهم على يده يعطوه صفقة أيمانهم، وحلفوا له على الوفاء بتبعيته»(54)، وأطلق عليه لقب «الامام المستعين بالله، أمير المؤمنين وخليفة العالمين، وابن عم سيد المرسلين، المفترضة طاعته عن الخلق أجمعين، اعز الله ببقائه الدين»(55). ثم أرسل الخليفة كتبه الى الولاة والنواب في شتى أرجاء البلاد الاسلامية، يعلمهم بجملة التغيرات التي حصلت، ويطلبهم بالولاء والطاعة(56).

ومنذ ذلك الوقت أصبح المستعين بالله أول خليفة عباسي يدعى له على منابر الحجاز، حيث كانت قد توقفت اثر مقتل الخليفة المستعصم بالله على يد المغول عام

656هـ/1258م (57)، غير أن هذه الاستقلالية لم تصمد طويلاً، ذلك أن كبار الأمراء المحمودي، الذي كان الخليفة قد فوض اليه جميع الأمور بالعهد الذي جاء فيه «وعهد اليك أمير المؤمنين في كل ما وراء سرير خلافته، وفي كل ما يرتبط بأحكام امامته، وقلدك ذلك شرقاً وغرباً، وبعداً وقرباً وبراً وبحراً، وفي كل ماله من الملك والممالك، وما يفتحه الله على يدك بعد ذلك، تفويضاً شاملاً وتقليداً كاملاً وعهداً تاماً، واستناداً عاماً وولاية مكملة البنين مؤسسة على تقوى من الله ورضوان» (58)، ولقبه «ينظام الملك» و«الملك المؤيد» لم يرقه ما استعاده الخليفة من صلاحيات وامتيازات، فعمد الى عزل المستعين بالله، بعد أن عقد مجلساً حضره القضاة والأمراء، وأعلن فيه أن سبب اضطراب الأمور في البلاد مرده الى جمع رجل واحد لمنصبي الخلافة والسلطنة، فتوترت العلاقات بين «نظام الملك» والخليفة، وانتهى الأمر بارغام المستعين بالله على التنازل عن الحكم للأمير شيخ المحمودي، ثم فرض السلطان على الخليفة اعطاء تفويضاً بالسلطنة، ونقله الى أحد دور القلعة، ومنعه من الاجتماع بالناس (59)، وكانت مدة إقامة الخليفة المستعين بالله حاكماً، منذ جلس خارج دمشق الى يوم خلعه سبعة شهور وخمسة أيام (60). والراجح أن الخليفة كان ضحية مؤامرة حاكمها الأمير شيخ المحمودي، أحد الطامحين الى السلطة، الذي سعى الى اقامة الخليفة سلطاناً كحل وسط بينه وبين منافسيه من كبار الأمراء، لكنه سرعان ما بدّل موقفه من الخليفة عندما مال توازن القوى لصالحه، فأجبر الخليفة على التخلي عن منصب السلطنة وأعلن نفسه سلطاناً باسم «السلطان الملك المؤيد».

ولقد باءت محاولات من جاء بعد المستعين بالله لاستعادة النفوذ بالفشل، ومن أشهرهم الخليفة القائم بأمر الله حمزة بن المتوكل الذي اتهم بتحريض الجند ضد السلطان الأشرف اينال لخلعه وتولى السلطنة مكانه، وقد أكد ذلك المؤرخ ابن إياس بقوله «فلما استهل رجب 859هـ بدأ السلطان بضرب الكرة، فلم يطلع غالب الأمراء الى القلعة، ثم أن الممالك أصبحوا وهم لابسون لامة الحرب، ووقفوا بسوق الخيل، وقد اشتد الأمر، ومنعوا الأمراء من الصعود الى القلعة، فبعث السلطان يقول للخليفة «غيب من بيتك، حتى تهدأ هذه الفتنة، يغيب من بيته، فتوجه اليه الممالك، وأركبوه من بيته وأتوا به الى البيت الكبير، الذي عند حدره البقر فاشتد القتال ويبدو ان الخليفة كان يعلق آملاً كبيرة على هذه المحاولة، لكنه اسقط في يده، عندما نجح السلطان في قمع المتمردين، وخلع من

الخلافة، وسيّر الى الاسكندرية، واعتقل بها الى حين وفاته عام 863هـ/1453. (61)

أما عن موقف حكام المسلمين خارج السلطنة المملوكية في مصر من الخليفة العباسي في القاهرة، فقد تباينت مواقفهم بين معارض ومؤيد، البعض منهم شكك في حقه في زعامة المسلمين، لذا كان باستطاعة كل أمير قوي تغلب على منطقة من البلاد الاسلامية أن يعلي نفسه ملكاً أو سلطاناً، دون أن يرى حاجة للحصول على تفويض شرعي بالحكم من الخليفة العباسي، وهذا ما فعله المغول، فعلى الرغم من اعتناقهم للإسلام فإنهم استمروا ملتزمين بدستورهم البدائي المسمى «اليسق»، وهو عبارة عن مجموعة من الضوابط القديمة القائمة على الاعراف والتقاليد التركية- المغولية الوثنية (62). فالخان المغولي محمود غازان، ملك فارس، الذي اعتنق الاسلام وجعله دين الدولة الرسمي، بنى العديد من المساجد والمدارس، كان يفخر بنسبه الى جينكيز خان ولحفيدة هولاكو اللذين قادا عدة حملات عسكرية ضد البلاد الاسلامية، احدثت أو كادت أن تحدث، بما رافقها من خراب ودمار، تغييراً نوعياً في تاريخ وحضارة العالم الاسلامي، ويذكر المؤرخون أن محمود غازان عندما احتل دمشق واستباحها، اثر هزيمته للجيش المملوكي في وقعة وادي الخزندار في 29 ربيع الأول 699هـ/1300م، شعر وهو يستقبل علماء دمشق وكبار اعيانها، الذين جاؤا يسألونه الامان لاهل المدينة، أنه ليس بحاجة الى تفويض من الخليفة العباسي لتكريس زعامته وقيادته للمسلمين، اذ دعي له في خطبة الجمعة «السلطان الأعظم، سلطان الاسلام والمسلمين، مظفر الدنيا والدي محمود غازان» (63). وعندما رسخ الاسلام في نفوس المغول، كُف ملوكهم عن الافتخار بالانساب الى جينكيز خان أو لاعداء الدين، ولكنهم في الوقت نفسه، لم يعيروا الخليفة العباسي ادنى اهتمام، فهم لم يشعروا أنهم بحاجة اليه لتأمين الشرعية لتوطيد حكمهم وسلطتهم والفوز بطاعة رعاياهم (64).

في حين لم يتخرج عدد آخر من الحكام المسلمين من اتخاذ لقب الخليفة، ومن هؤلاء صاحب تونس الأمير محمد يحيى الهنتاتي. وسلاطين سلاجقة الروم الخاضعين للسيطرة المغولية، ومنهم غياث الدين كيخسرو بن كيقيباد الذي أنشأ مدرسة في سيواس عام 670هـ/1271م وكتب على مدخلها العبارة التالية «اللهم ساعد خادمك وخليفتك السلطان الكبير، والخابان المعظم، سيد ملوك العرب والعجم، ظل الله على الأرض» (65)، وكذلك الشاه رُخ بن تيمورلنك الذي أعلن نفسه خليفة، ووصل به الأمر الى أن أرسل

للسلطان المملوكي بارسباي في 2 رجب عام 839هـ/1435م ويطلب منه اعلان تبعية له مخاطباً السلطان بقوله «اني قد جهزت اليكم خلة بنيابة مصر، فأضربوا السكة بأسمى، واطلبوا على المنابر كذلك»، مما أثار حفيظة السلطان، فأمر بضرب الرسول وتمزيق الخلة، ثم كتب الى شاه رخ يتحداه أن يأتي بنفسه الى مصر ليثار للاهانات التي لحقت بمبعوثه(66).

وفي المقابل هناك عدد من الحكام المسلمين الذين اعترفوا بالخلفاء العباسيين في القاهرة، منهم ملك البنغال مظفر شاه الذي استلم من الخليفة المستعين بالله عهداً بتولية ادارة شؤون المسلمين هناك، وجاء فيه «وقلده السلطنة المعظمة بحضرة دهلي وأعمالها ومضافاتها، على عادة من تقدمه في ذلك، ولاية عامة شاملة كاملة جامعة، وزعة قاطعة ساطعة، شريفة منيفة في سائر الممالك الهندية وأقاليمها وثغورها وبلادها وعساكرها ورعاياها... وحكامها وقضاتها، وما احتوت عليه شرقاً وغرباً، بعداً وقرباً... على ما شرح فيه»(67). كذلك؛ كان شأن الملك محمد بن تغلق الذي طلب من الخليفة المستكفي بالله تفويضاً بالحكم، وأمر بالدعاء له على منابر بلاده، ونقش اسمه على السكة مصحوباً بعبارة «أطال الله بقاء الخليفة»(68).

واتبع الملك فيروز شاه سياسة ابن تغلق في توطيد دعائم ملكه بواسطة الخليفة المعتضد بالله بن المستكفي، وكذلك فعل ملك الدكن بهمن شاه الذي كتب الى الخليفة المعتضد بالله بن المستكفي طالباً اليه الاعتراف به ملكاً على بلاده، فلبى طلبه وتبادل معه الهدايا(69).

تلك كانت حالة الخلافة العباسية في علاقاتها مع الحكام المسلمين، واستمر الوضع كذلك حتى الفتح العثماني لبلاد الشام والديار المصرية 922-923هـ/1516-1517م على يد السلطان سليم، الذي عمد الى اذاعة بيان يعلن احتلاله مصر وانتصاره في معركة الريدانية على طومان باي، الذي بذل جهوداً عظيمة في تحصين الريدانية، ويصف المعركة بالقاسية والتي أبدى فيها المصريون ضروباً من الشجاعة «واشتدت الحرب وصار مثل يوم يغشاهم العذاب من فوقهم ومن تحت أرجلهم، ومثل يوم يفر المرء من أخيه وأمه وأبيه وصاحبته وبنيه»(70).

ويذكر البيان أنه لم يعرف مصير طومان باي (... فما عرفنا هل هو مات أم

بالحياة(71). ثم عمد السلطان العثماني سليم الى اعتقال الخليفة المتوكل على الله(72)، ونفيه الى القسطنطينية، حيث اتهم هناك بالتلاعب بالاموال التي ائتمن عليها، فسيق الى السجن، ولم يسمح له بالعودة الى القاهرة حتى عهد سليمان القانوني، وعاش فيها مغلوباً على أمره الى حين وفاته عام 950هـ/1043م وبموت الخليفة المتوكل اسدل الستار على آخر فصل من تاريخ الخلافة العباسية في القاهرة(73).

وفي الختام يمكننا القول بأن الخلافة كمقام ديني وديوي لم تستطع أن تصمد أمام طموحات الملوك والأمراء المسلمين الذين لم يألوا جهداً في انتزاع الصلاحيات الدنيوية للخلفاء، وتركوا لهم سلطاتهم الروحية، وذلك لحاجة هؤلاء الحكام الى غطاء ديني لاضفاء الصفة الشرعية على حكمهم، وفرض سيطرتهم على رعاياهم. ولا ريب فإن انفصال السلطتين الدينية والزمنية كان له أثر هام في أضعاف الخليفة واستبداد الحكام بالنفوذ، بخلاف ما كان عليه الحال في عصر الخلفاء الراشدين والأمويين وخلفاء العصر العباسي الأول حين كان الخلفاء يتمتعون بالسلطتين معاً.

ومن هنا لم يكن غريباً أن تتغير نظرة العلماء المسلمين للخلافة، وأجمعوا على الرغم من اختلاف توجهاتهم احياناً (ابن تيمية، وابن خلدون) على التعبير عن سخطهم للفرق الشاسع بين نظرية الخلافة، كما عرضها الماوردي(74)، والواقع الذي كانت تتخبط فيه، واستند بعضهم في تبريرهم لسقوط الخلافة بعد العهد الراشدي الى حديث الرسول صلى الله عليه وسلم «الخلافة بعدي في أمتي ثلاثون سنة، ثم ملك بعد ذلك»(75). واعتبر ابن خلدون أنه لم يبق للخلافة بعد حكم هارون الرشيد وبعض ولده إلا الاسم، وتحولت الى ملكية مجردة. وزال «رسم الخلافة وأثرها بذهاب عصبية العرب وفناء جيلهم وتلاشي أحوالهم»(76).

ولما كانت الخلافة في نظر العديد من الفقهاء، ومنهم ابن خلدون، بمثابة نيابة عن الرسول صلى الله عليه وسلم، وان الوظيفة الاساسية لهذا المنصب تتمثل في حماية الدين وإدارة شؤون الرعية، فإن مثل هذه المهمة يمكن أن يتولاها حكام زمنيون منفصلون عن بعضهم تمام الانفصال، عندما يتعذر قيام شخص تجتمع فيه الشروط المطلوبة في الخليفة. فساعدت هذه الطروحات على تشجيع العديد من الحكام المسلمين ليعلموا انفسهم ممثلين لله على الأرض، لذا لم يجد السلطان سليم حرجاً بأعلان نفسه خليفة يفوق بنفوذه

«الخلفاء الآخرين» بعد أن نجح في تحطيم دولة المماليك وإسقاط الخلافة العباسية، فجمع بيده السلطتين الروحية والزمنية، وأنهى بذلك عصر الخلافة، وافتتح صفحة جديدة في التاريخ الحديث، هي صفحة الامبراطورية والخلافة العثمانية.

الهوامش

- 1 - المقدمة تاريخ العلامة ابن خلدون. الجزء الأول ص 244.
- 2 - ملحم قربان تاريخ الفكر السياسي للعصور القديمة والوسطية. ص 344.
- 3 - ابن خلدون. المصدر السابق ص 244.
- 4 - ابن الأثير. الكامل في التاريخ. الجزء 3 ص 203.
- 5 - ابن خلدون. المقدمة الجزء الأول ص 206.
- 6 - جرجي زيدان. تاريخ التمدن الاسلامي. الجزء الاول ص 208-209، حسن ابراهيم، النظم الاسلامية ص 18.
- 7 - اليعقوبي. تاريخ اليعقوبي. الجزء 2 ص 182، المسعودي. مروج الذهب ومعادن الجوهر. الجزء 4 ص 287-250، محمد كرد علي. خطط الشام. الجزء 1 ص 103-106، فيليب حتي. تاريخ العرب المطول، الجزء 1. ص 237.
- 8 - للاطلاع عن تفاصيل هذه التطورات راجع: اليعقوبي المصدر السابق ص 187-215-243-253، المسعودي المصدر نفسه، الجزء 4 ص 288-457.
- 9 - اليعقوبي المصدر السابق. ص 346، ابن الأثير، الكامل في التاريخ. الجزء 3 ص 296، الجزء 4، ص 322.
- 10 - ابن الأثير. الكامل في التاريخ. الجزء 4، ص 325، أول خطبة لأبي العباس السفاح.
- 11 - في سنة 247هـ قتل المتوكل، وفي سنة 252هـ خلع المستعين بالله ثم قتل، وفي سنة 255هـ خلع المعتز بالله وقتل وكذلك كان مصير الخليفة المهدي بالله، والمقتدر والمطيع لله وغيرهم كثير، راجع ابن الأثير، الكامل في التاريخ، الأجزاء 4-5-6-7، السيوطي. تاريخ الخلفاء ص 350 وما بعدها.
- 12 - الطبري، تاريخ الرسل والملوك، الأجزاء 9، 10، 11، 12، مسكوية. تجارب الامم، الجزء 2، القلقشندي. صبح الاعشى، عبد العزيز الدوري، مقدمة في التاريخ، الاقتصاد العربي ص 85-112.
- 13 - ابن الطقطقي. الفخري في الآداب السلطانية ص 251.
- 14 - ابو الغداء، المختصر في أخبار البشر. الجزء 3، ص 193-194، عباس العزاوي، تاريخ العراق بين احتلالين. الجزء 1، ص 219.
- 15 - توماس ارنولد. الخلافة. ص 44.
- 16 - ابن أبي الفضائل، مفضل، النهج السديد والدر الفريد بعد تاريخ ابن العميد، ص 93.
- 17 - ابن إياس، بدائع الزهور في وقائع الدهور، ص 103.
- 18 - علي ابراهيم حسن، تاريخ المماليك البحرية، ص 189-190.

- 19 - وليم موير، تاريخ دولة المماليك في مصر، ص 42.
- 20 - ابن عبد الظاهر، محي الدين. الروحي والزاهر في سيرة الملك الظاهر، ص 99-100، المقرئزي، السلوك الجزء الاول والثاني، ص 450.
- 21 - ابن عبد الظاهر، محي الدين عبدالله، الروحي الزاهر في سيرة الملك الظاهر. ص 100-101.
- 22 - شكك بعض المؤرخين (أبو الغدا، المختصر ج 3، ص 213، ابن أبي الفضائل، النهج السديد، ص 448-105 في صحة نسب الامام أحمد، ومرد هذا الشك ان الخليفة المستنصر كان لون بشرته مائلا الى السواد، لكنهم نسو أن ام الخليفة الجديد كانت أم ولد حبشية، ابن اياس. بدائع الزهور. ج 1، ص 100، ثم أن المأمون كان أسمر اللون.
- 23 - ابن عبد الظاهر، الروحي الزاهر، ص 100، المقرئزي. السلوك الجزء 2/1، ص 450.
- 24 - المصدر السابق، ص 100-101، المقرئزي. الخطط، الجزء الاول ص 430.
- 25 - " " ، ص 101، ابن اياس، بدائع الزهور، ج 1. ص 101.
- 26 - المقرئزي. الخطط، الجزء 2، ص 301.
- 27 - راجع نص التفويض الذي أعطاه الخليفة المستنصر للسلطان الظاهر ببيرس عند ابي عبد الظاهر، الروض. ص 101-110، د/محمد الظاهر حمادة. الوثائق السياسية والادارية للعصر المملوكي 656-922هـ/1258-1516م، ص 114-118، السيوطي، حسن الحضارة، الجزء 2، ص 53-58.
- 28 - المقرئزي، السلوك، الجزء 2، ص 457.
- 29 - ارنولد، الخلافة، ص 51-52.
- 30 - ابو الغدا، المختصر. ج 3، ص 213، المقرئزي، السلوك الجزء 2، ص 462.
- 31 - المقرئزي، المصدر السابق ص 467، ارنولد، المرجع السابق ص 52.
- 32 - ابن عبد الظاهر، الروض، ص 141-142.
- 33 - المقرئزي، المصدر نفسه، ص 477-479.
- 34 - ابن عبد الظاهر. الروض. ص 247-248، المقرئزي، السلوك، الجزء 2 ص 554.
- 35 - القلقشندي، صبح الاعشى في صناعة الانشا، الجزء 10، ص 163-166.
- 36 - المقرئزي، المصدر السابق، الجزء 1، ص 969-971.
- 37 - القلقشندي، صبح الاعشى، الجزء 10 ص 164-165.
- 38 - ارنولد. الخلافة، ص 53.
- 39 - المقرئزي، السلوك، الجزء الثاني ص 663.
- 40 - السيوطي، حسن الحضارة، الجزء 2، ص 106-110.
- 41 - اليوسفي، نزهة الناظري في سيرة الملك الناصر، ص 87.
- 42 - اليوسفي، نزهة الخاطر، ص 362-363.
- 43 - الصفدي، الوافي بالوفيات، الجزء 15، ابن كثير، البداية والنهاية، الجزء 14 ص 187، ابن حجر الدر الكامنة. ج 2، ص 141-142.
- 44 - الصفدي، المصدر السابق، ص 349.
- 45 - المقرئزي، السلوك، الجزء 3، ص 309.
- 46 - نفس المصدر، ص 309.

- 47 - ابن تعزيز بردي، النجوم الزاهرة، ج 1، ص 234-235، السيوطي، المصدر السابق ص 405.
- 48 - المقرئزي، المصدر السابق، ص 595، المصدر نفسه، ص 504.
- 49 - ابن تعزيز بردي، النجوم الزاهرة، الجزء 1، ص 268-269.
- 50 - ابن حجر، الدرر، الجزء 1، ص 56، انظر أيضا، السيوطي تاريخ، ص 488-489.
- 51 - السيوطي، المصدر السابق، ص 489.
- 52 - ارنولد، الخلافة ص 55.
- 53 - المقرئزي، السلوك الجزء 4، ص 206-214، السيوطي، تاريخ، ص 506.
- 54 - المقرئزي، السلوك، الجزء 4، ص 206-214، السيوطي، تاريخ، ص 506، العيني، السيف المهند، ص 209-208.
- 55 - المقرئزي، السلوك الجزء 4، ص 214-216.
- 56 - ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، الجزء 1، ص 190.
- 57 - المقرئزي، المصدر السابق، ص 230-231.
- 58 - القلقشندي، صبح الاعشى، الجزء 10، ص 121-128.
- 59 - المقرئزي، السلوك، الجزء 2، ص 244، العيني، السيف المهند، ص 303-305.
- 60 - المصدر السابق، ص 244.
- 61 - ابن رياس، بدائع، الجزء 2، ص 326.
- 62 - المصدر السابق، ص 327-328، السيوطي، تاريخ الخلفاء، ص 513.
- 63 - ارنولد، الخلافة، ص 62.
- 64 - ابن ابيك الدواداري، كنز الدرر، الجزء 9، ص 25، ابو الغدا، المختصر، الجزء 4، ص 42-44، المقرئزي، السلوك 3/1، ص 886-888.
- 65 - ارنولد، المرجع السابق، ص 63.
- 66 - ابن شداد، تاريخ الملك الظاهر، ص 188-200-412.
- 67 - المقرئزي، المصدر السابق، المجلد الرابع، الجزء 2، ص 269، ابن الصيرفي، نزهة النفوس والابدان، ج 2، ص 243.
- 68 - القلقشندي، صبح الاعشى، جزء 10، ص 129-134.
- 69 - ارنولد، الخلافة، ص 58-59.
- 70 - ارنولد، الخلافة، ص 67-68.
- 71 - ابن طولون، مفاكهة الخلان في حوادث الزمان، الجزء 2، ص 44-47.
- 72 - نفس المصدر.
- 73 - فيليب حتي تاريخ العرب المطول، الجزء 2، ص 829-831، حسن ابراهيم حسن، النظم الاسلامية، ص 118.
- 74 - نفس المرجع، وجهة نظر أخرى يطرحها أبو خلدون ساطع الحصري حول العلاقة العثمانية العباسية، راجع.
- 75 - قارون الماوردي، الاحكام السلطانية وابن حزم، الفصل في الملك والنحل، الجزء 4، ص 87.

- 76 - رواه أبو داود في كتاب السنة، باب في الخلفاء 36/5، رواه أحمد في مسنده الجزء 5، ص 44 ورواه الترمذي 503/4، وقال : هذا حديث حسن قد رواه غير واحد عن سعيد بن جهمان.
- 77 - ابن خلدون، المقدمة الجزء 1، ص 308.

المراجع والمصادر

- 1 - ابن أبي الفضائل، مفضل، النهاج السديد والدر الفريد بعد تاريخ أبي العميد، القاهرة 1985.
- 2 - ابن إياس أبو البركات محمد، بدائع الزهور في وقائع الدهور، تحقيق محمد مصطفى فيبائن. 1972.
- 3 - ابن أبيك الدواداري، أبو بكر بن عبد الله، كنز الدرر وجامع الغرر... في سيرة الملك الظاهر، القاهرة (1960).
- 4 - ابن تغري بردي. جمال الدين أحمد النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، القاهرة 1972.
- 5 - ابن حجر العسقلاني. شهاب الدين أحمد. الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة. بيروت، بدون تاريخ.
- 6 - ابن خلدون عبدالرحمن محمد. المقدمة. تونس 1985.
- 7 - ابن شداد، عز الدين محمد، تاريخ الملك الظاهر، تحقيق أحمد حطيط، فيسبائن 1983.
- 8 - ابن الصيرفي، علي بن داود، نزهة النفوس والابدان في تواريخ الزمان، تحقيق حسن حبشي، القاهرة 1973 م.
- 9 - ابن الطقطقي، محمد بن علي، الفخري في الآداب السلطانية والدول الإسلامية، القاهرة 1927.
- 10 - ابن عبد الظاهر، محي الدين عبد الله، الروض الزاهر في سيرة الملك الظاهر، تحقيق عبدالعزيز الخويطر، الرياض 1976.
- 11 - أبو الغدا. عماد الدين اسماعيل. المختصر في أخبار البشر، القاهرة. بدون تاريخ.
- 12 - ارنولد توماس، الخلافة، ترجمة جميل معلي، دمشق 1947.
- 13 - حتي فيليب، تاريخ العرب المطول، بيروت 1965.
- 14 - حسن ابراهيم حسن، النظم الإسلامية، القاهرة 1970 م.
- 15 - زيدان، جرجي، تاريخ التمدن الاسلامي، القاهرة 1958.
- 16 - السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن، تاريخ الخلفاء، تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد، القاهرة 1969.
- 17 - السيوطي جلال الدين عبدالرحمن حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة، تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم القاهرة.
- 18 - العيني بدر الدين محمود، السيف المهند في سيرة الملك المؤيد، تحقيق فهد محمد شلتوت القاهرة 1967.
- 19 - الماوردي علي بن محمد، الاحكام السلطانية، القاهرة. 1298 هـ.
- 20 - المسعودي، علي بن الحسين مروج الذهب ومعادن الجوهر، تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد، بيروت 1988 م.
- 21 - المقرئزي، تقي الدين أحمد، كتاب السلوك لمعرفة نول الملوك، تحقيق محمد مصطفى زيادة وسعيد

- عاشور القاهرة، 1973م.
- 22 - موير ولیم، تاریخ دولة المماليك في مصر، ترجمة محمد عابدي وسليم حسن، مصر 1924م.
- 23 - اليعقوبي، أحمد بن أبي يعقوب، تاريخ اليعقوبي، بيروت 1970م.
- 24 - اليوسفس، موسى بن محمد، نزهة الناظر في سيرة الملك الناصر، تحقيق احمد حطيط، بيروت 1986م.
- 25 - القلقشندي، ابو العباس أحمد، كتاب صبح الاعشى في صناعة الانشا، القاهرة، دار الكتب المصرية 1914-1919م.
- 26 - الرشيدى، سالم، محمد الفاتح، بيروت 1969م.
- 27 - ابن الفرات، ناصر الدين محمد، تاريخ ابن الفرات، تحقيق أسد رستم وقسطنطين زريق ونجلاء عزالدين بيروت 1942م.
- 28 - ابن الاثير، الكامل في التاريخ، بيروت 1988م.
- 29 - شيخ الاسلام ابن تيمية، الخلافة والملك، تحقيق حماد سلامة، الجزائر، (بدون).



د/ يحيى بوعزيز
معهد التاريخ وهوان - الجزائر

الجزائر



انتقال التصوف من المشرق الى المغرب

ظهر التصوف وحياء الزهد والتقشف في بلدان المشرق الإسلامي منذ القرن الثاني الهجري (8م) على يد رابعة العدوية (714-801م)، وأبي يزيد طيفور البسطامي الفارسي (توفي عام 160هـ/874م)، وأبي القاسم الجنيد الخراز أو الزجاج العراقي (ت) عام 297هـ/910م)، وأبي المغيث الحسين الحلاج البضاوي (243هـ/310هـ-922م) 858م)، في القرن الثالث الهجري (9م). وأبي حامد الغزالي (450-504هـ-1111م) 1059م)، وعبد القادر الجيلاني (479-563هـ/1087-1167م)، في القرنين الخامس والسادس الهجريين (11 و12م)، ومحي الدين بن العربي الأندلسي، (-637هـ/560-1165م)، وعمر بن الفارض (575-631هـ/1180-1234م) وجلال الدين الرومي (603-672هـ/1207-1273م)، في القرن السابع الهجري (13م).

وكانت هناك ظروف كثيرة ساعدت على ظهور هذه الحركة التصوفية، وحياء الزهد والتقشف ببلدان المشرق الإسلامي في وقت مبكر من صدر الإسلام، من ضمنها : تغير حياة الخلفاء، والأمراء، والسلطين، من البساطة الى التعقيد، والترف، والبذخ، واختلاط المسلمين بغيرهم من الشعوب التي اشتهرت بهذه الظاهرة. كالفرس، والهنود، والصينيين. ومن المشرق الإسلامي، انتقل التصوف الى بلدان المغرب الإسلامي، والأندلس، وانتقلت معه حياة الزهد، والتقشف، وازدهرت في الرباطات والمساجد، والزوايا، وبرز اقطاب للتصوف حمل أغلبهم لقب "الغوٲ" من أبرزهم : أبو مدين شعيب بن الحسين دفين تلمسان عام 595هـ (1198م). وأبو الحسن الشاذلي (592-668هـ/1196-1258م). وعبد